المنتدى الاقتصادى العالمى

تقرير الحراك الاجتماعى العالمى ٢٠٢٠

المساواة، الفرصة وحتمية اقتصادية جديدة

خارطة طريق لمجتمع جديد واقتصاد جديد

قراءة تحليلية فى ضوء المستجدات الراهنة (كوفيد-١٩)

The Global Social Mobility Report 2020

Equality, Opportunity and a New Economic Imperative

Platform for Shaping the Future of the New Economy and Society

اللامساواة قضية تاريخية عايشتها المجتمعات المتعاقبة فى كافة العصور، غير أنها بلغت حدودها القصوى تحت وطأة العولمة والتكنولوجيا، ومن المتوقع أن تتفاقم مع الثورة الصناعية الرابعة. فقد اتضح أن مسار الاقتصاد العالمى السائد قد أدى الى غياب المساواة وازدياد الفقر وتعدد ابعاده سواء داخل المجتمعات أو فيما بينها. ففى ضوء التحولات الكبرى التى يشهدها العالم اليوم لم يعد الفقر قاصرا على فقر الدخل فقط وانما امتد ليشمل فقر الفرص المتاحة للأفراد وعدم العدالة فى اتاحتها، وظهر ما يعرف بالجيل التالى أو المستجد من أوجه عدم المساواة كما ورد بتقرير التنمية البشرية الأخير.

وعلى الرغم من أن الدول الكبرى وأثرياء العالم لعبوا دورا أساسيا فى تعميق اللامساواة العالمية، فانهم يحرصون على الاجتماع دوريا فى بداية كل عام جديد فى منتدى عالمى فى دافوس لمناقشة القضايا المختلفة للاقتصاد العالمى. ومن بين القضايا التى تناولها المنتدى هذا العام قضية اللامساواة داخل الدول وآليات مواجهتها. وكان من بين هذه الآليات تبنى الحكومات سياسات من شأنها تقوية الحراك الاجتماعى عبر الأجيال. ومن ثم دشن المنتدى – ولأول مرة – مؤشرا للحراك الاجتماعى العالمى يقيس قدرة الدول على اتاحة الفرص فى مختلف المجالات والتى تؤدى فى مجموعها اما الى قوة الحراك الاجتماعى أو ضعفه.

---

* مراجعة: أ.د.م. سهير صلاح الدين محمد، أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب – جامعة المنيا.

وقبل تناول هذا المؤشر ومعاييره وأهم النتائج التى تم توصل اليها فى تطبيقه فانه لا بد من الاشارة الى أنه فور الانتهاء من تلك القراءة التحليلية وقعت جائحة كوفيد–١٩ التى قلبت الأمور رأسا على عقب، وكشفت ضعف النظام العالى القائم، وضعف منظومة الرعاية الصحية فى أكثر الدول تقدما الى حد اضطرارها للاختيار بين المرضى بالفيروس الذين سيحظون بوضعهم على أجهزة التنفس الصناعى، وأصبحت هذه الدول تعيش فى لحظة تفضيل بين المرضى بحسب أعمارهم فى سابقة لم تحدث من قبل. ومن ثم كان لزاما اعادة مناقشة نتائج هذا التقرير فى ضوء تداعيات تلك الكارثة الشاملة المعولمة، وسيتم ذلك فى التعقيب الذى سيرد فى نهاية تلك القراءة.

أكدت التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية أن القرن الحادى والعشرين شهد تراجعا فى الحرمان الشديد والفقر المدقع، غير أن اللامساواة فى تزايد مستمر منذ ثمانينيات القرن الماضى كما أكد تقرير اللامساواة العالمى الصادر فى ٢٠١٨، ففى الفترة من ١٩٨٠–٢٠١٦ فان ١% فقط من أثرياء العالم يستحوذون على ما يعادل ضعف نصيب أفقر ٥٠% من سكان العالم. ولم يعد التفاوت قاصرا على الدخل فقط وانما شمل العديد من الفرص والامكانات وظهر ما أسماه تقرير التنمية البشرية "الجيل المستجد" من أوجه عدم المساواة مثل الفجوة فى التعليم العالى، وتغذية الأطفال، ونشر التكنولوجيا واتاحتها، والتعلم المستمر مدى الحياه وغيرها من الفرص التى كانت فى السابق من الكماليات أصبحت اليوم حاسمة فى التنافس خاصة فى ظل اقتصاديات المعرفة. هذه التفاوتات تتراكم مدى الحياة وكثيرا ما تعكس اختلالات عميقة فى موازين القوى. كما أن الثورة الصناعية الرابعة وما تتضمنه من تحولات وتقنيات ورقمنه تعزز أوجه عدم المساواة خاصة مع عدم وجود اجراءات حمائية تتيح فرصا متكافئة للجميع. وقد أدت هذه الأوضاع الى تراجع فرص الفرد فى الحياة والى ضعف الحراك الاجتماعى الذى يؤدى بدوره الى مزيد من التفاوت، ومن ثم اعادة انتاج اللامساواة وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المستويين الفردى والمجتمعى.

ومن هنا كان اهتمام القائمين على المنتدى الاقتصادى العالمى بقضية الحراك الاجتماعى وتم صياغة مؤشر لقياسه، وتم تطبيقه – فى نسخته الأولى – على اثنين وثمانين دولة على مستوى العالم من بينها مصر. وكما يقول كلاوس شواب Klaus Schwab مؤسس المنتدى الاقتصادى العالمى والمدير التنفيذى له: "....التحولات الاقتصادية الراهنة انما تؤدى الى زيادة تركيز الثروات واقتصارها على حفنة من المستفيدين ممن يمتلكون التكنولوجيا ورأس

المال المادى والفكرى واتساع الفجوة بينهم وبين الآخرين فهؤلا هم الرابحون فى الأسواق الآن دون غيرهم. فالثورة الصناعية الرابعة وما تتضمنه من تحولات وتقنيات تعزز اللامساواة خاصة مع عدم وجود اجراءات حمائية تتيح فرصا متكافئة للجميع. ومن ثم فنحن بحاجة ماسة الى توفير ظروف ملائمة وعادلة لتعزيز وتشجيع الحراك الاجتماعى الذى لا يؤثر فقط على اندماج الأفراد فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وانما يؤثر أيضا على التماسك المجتمعى وعلى نمو الاقتصاديات، فقد ثبت أن الحراك الاجتماعى هو عامل حاسم فى تحقيق النمو الاقتصادى وأن انخفاضه يعيق هذا النمو".

ومن هنا فقد دشن المنتدى الاقتصادى العالمى أداة جديدة، ألا وهى مؤشر الحراك الاجتماعى العالمى الذى يقيس قدرة الدول على تعزيز الحراك الاجتماعى بين مواطنيها وتفعيل الوسائل المساعدة لتحقيق المساواة فى الفرص المتاحة. ويهدف هذا المؤشر الى مساعدة صانعى السياسات والقادة لتفعيل وتقوية أجندة الحراك الاجتماعى بالاعتماد على أداة تفيد فى التعرف على مناطق الضعف التى تحتاج الى تحسين واتاحة فرص متساوية وما يتطلبه ذلك من سياسات وممارسات.

المفاهيم والمنهجية :

ميز التقرير بين الحراك داخل الجيل الواحد intergenerational والحراك عبر الأجيال intragenerational، الأول يعنى قدرة الفرد على الانتقال بين الطبقات اقتصاديا واجتماعيا طيلة حياته، بينما يعنى الثانى قدرة جماعة أسرية على الانتقال صعودا أو هبوطا – اقتصاديا واجتماعيا على مدى جيل واحد أو أكثر. وعلى نفس النهج فرق بين الحراك الدخلى المطلق وحراك الدخل النسبى، وكذلك الحراك التعليمى النسبى والمطلق.

أما عن المنهجية المتبعة فان التقرير يقدم تقييما لمسارات الحراك الاجتماعى فى الدول محل الدراسة. ؤيركز المؤشر على تأثير الاجراءات والسياسات التى تم اتخاذها عبر سنوات والتى تحدد فى مجموعها الى أى حد يحصل كل فرد فى المجتمع على فرصة عادلة لتوظيف امكانياته وقواه الكامنة بغض النظر عن خلفيته الاقتصادية والاجتماعية أو أصول والديه أو محل ميلاده. ومن ثم فقد وضع الباحثون خمسة معايير رئيسة للحراك الاجتماعى كل منها يشمل عددا من المحددات الفرعية وصلت فى مجموعها الى واحد وخمسين معيارا، يمكن تلخيصها فيما يلى:

١. **الصحة:** يقيس قدرة الدول على تزويد مواطنيها برعاية صحية عالية الجودة لما لذلك من أثر مباشر على قدرة الفرد على العمل وبالتالى امكانية تحقيق حراك اجتماعى.
٢. **التعليم:** من حيث الاتاحة، الجودة، التكافؤ، التعلم الممتد مدى الحياة باعتبار أن كليهما عاملان حاسمان فى الحراك الاجتماعى.
٣. **اتاحة التكنولوجيا وتوظيفها** فى مناحى الحياة المختلفة.
٤. **العمل:** اتاحة وعدالة فرص العمل، التوزيع العادل للأجور، ظروف العمل، حماية حقوق العمال، نسبة العاملين فى مهن هامشية، معدلات البطالة فى الريف والحضر.
٥. **الحماية الاجتماعية:** ويقيس هذا المعيار مدى تغطية وفعالية اجراءات الحماية ونسبتها للناتج المحلى الاجمالى. ففى فترات التحول الاقتصادى يحدث حراك اجتماعى هابط لفئات عديدة، وهنا تقوم شبكات الحماية بدور هام.

ويحصل كل معيار من هذه المعايير على نقاط محددة، وتتدرج هذه النقاط من صفر الى مائة، واجمالى نقاط هذه المعايير الخمس يحدد مكانة كل دولة على المؤشر، وكلما اقتربت الدولة من النقط (١٠٠) كلما يعنى ذلك الأداء الأفضل فى الأخذ بمعايير الحراك الاجتماعى وتقدم مركزها على هذا المؤشر.

وقد تم تطبيق الدراسة على ٨٢ دولة حول العالم من بينها مصر، وتم رصد أداء كل دولة. ويمكن القول أن التقرير اعتمد فى جمع المادة العلمية المطلوبة على مصدرين أساسيين: أولهما أحدث الاحصاءات الصادرة عن منظمات دولية مثل البنك الدولى، صندوق النقد الدولى، منظمة الصحة العالمية ...، أما المصدر الثانى فهو مسح لاستطلاع آراء المسئولين التنفيذيين للشركات الكبرى عبر العالم World Economic Forum's Executive Opinion[(١)].

(١) هو مسح يجريه المنتدى الاقتصادى العالمى كل عام مع اجراء تعديلات عليه سنويا لملاحقة البيانات المستجدة، وذلك على عينة كبيرة من المسئولين التنفيذيين فى الشركات التى تمثل القطاعات الاقتصادية المختلفة فى اقتصاديات الدول، وذلك بغرض تقييم بيئة العمل وتصنيفها. ويعد هذا المسح هو الأساس الذى يقوم عليه التقرير السنوى للتنافسية العالمية.

الحراك الاجتماعى والنمو الاقتصادى (تكلفة الفرصة الفائتة):

عند تحليل الحراك الاجتماعى المنخفض وأثره السلبى على النمو الاقتصادى وتحويله الى شئ ملموس تم حساب التقدير الكمى the dollar value لما يعرف بتكلفة الفرصة الفائتة لضعف الحراك الاجتماعى the opportunity cost of low social mobility. وقد تم ذلك من خلال استخدام اطار يسمح بتقدير الزيادة الممكنة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى اذا ما ارتفع معدل الحراك الاجتماعى، وذلك على هدى الفكرة العامة التى سار عليها كل من هول و جونز Hall & Jones[(١)] والتى تفترض أن البنية الاجتماعية الأساسية social infrastructure تؤثر على انتاجية كل عامل بشكل مباشر أو غير مباشر. وفى التقرير الراهن فان دوافع ومحفزات الحراك الاجتماعى تشمل نواحى عديدة تنمى رأس المال البشرى مثل جودة التعليم، شبكات الحماية الاجتماعية، جودة المؤسسات، مكافأة المتميزين ... الخ، أى أنه بمثابة مقياس أكثر شمولا للبنية الاجتماعية الأساسية. فالبنية الجيدة لا تؤثر على رأس المال البشرى بشكل مباشر فقط وانما تشجع على تبنى تكنولوجيا جديدة وأفكار مبتكرة. اذن هنالك تأثير متزامن ومتبادل بين كل من الحراك الاجتماعى والنمو الاقتصادى. ومن هنا تم صياغة الفرض التالى:

"**الحراك الاجتماعى النسبى محدد أساسى للنمو الاقتصادي**"

---

(١) هذا المصطلح صكه كل من (Robert Hall & Charles Jones) أثناء دراستهما التى أجرياها فى ١٢٧ دولة لتفسير الفروق فى انتاجية العامل من دولة لأخرى، وذلك بعد أن لاحظا أن انتاج العامل فى الولايات المتحدة يفوق انتاج العامل فى النيجر بمقدار ٣٥ المثل، فما ينتجه العامل الأول فى عشرة أيام فقط ينتجه عامل النيجر على مدار سنة كاملة، ومن ثم اهتما بتفسير هذا الفارق الكبير فى الأداء الاقتصادى، وكان ذلك فى اطار ما أطلقا عليه "البنية الاجتماعية الأساسية" وقصدا بها سياسات المؤسسات والحكومات التى تحدد البيئة الاقتصادية التى يتمكن الأفراد من خلالها تراكم مهاراتهم وتتمكن الشركات – فى ذات الوقت – من تراكم رأسمالها وأرباحها. وهذا المناخ يشجع الابداع والابتكار واكتساب المهارات والتحول التكنولوجى. وقد وجد الباحثان ارتباطا وثيقا بين انتاج العامل وبين الاجراءات التى تتخذ فى مجال البنية الاجتماعية الأساسية.
لمزيد من تفاصيل هذه الدراسة:

Robert E. Hall & Charles I. Jones, Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others? The Quarterly Journal Of Economics, Vol. 114, No. 1, 1999, pp. 83-116, Oxford University Press.

فعلى سبيل المثال الدولة التى تحقق نموا بمعدل ١% يمكن أن يزداد هذا المعدل الى ١,٤% اذا ما نجحت فى زيادة الحراك الاجتماعى بمقدار ١٠ نقاط على المؤشر، ولو كل الدول ارتفع أداؤها على المؤشر بمقدار ١٠ نقاط فسوف تحدث زيادة فى نمو الناتج المحلى الاجمالى للاقتصاد العالمى بمعدل ٤,٤١% بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالنسبة لمصر، فانها اذا ما استطاعت أن تضيف ١٠ نقاط لرصيدها على مؤشر الحراك الاجتماعى (٤٤,٨ نقطة حاليا) فانها ستحقق نموا اضافيا سنويا لناتجها المحلى الاجمالى بما قيمته ٥,٤٢١ مليون دولار، ومع عام ٢٠٣٠ سوف تحقق نموا اضافيا تراكميا يبلغ ٥٤,٢٠٩ مليون دولار.

نتائج الطبعة الافتتاحية لمؤشر الحراك الاجتماعى :

لعل النتيجة الأساسية التى نخرج بها من هذا التقرير أن المساواة فى اتاحة الفرص بين جميع الأفراد – بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية – يحقق نتائج مجتمعية جيدة، كما أنه يحقق دفعة قوية للنمو الاقتصادى بما يقدر بملايين الدولارات سنويا.

وقد كشفت نتائج النسخة الأولى من تطبيق هذا المؤشر أن أغلب اقتصاديات العالم بعيدة عن توفير ظروف ملائمة وعادلة للنهوض بكل مواطنيها. فالفرص المتاحة للأفراد لا تزال تتأثر نسبيا بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية منذ الميلاد، مما يعيد انتاج التفاوتات التاريخية بدلا من تقليلها.

أما فيما يتعلق بالدول التى شملها البحث فيمكن تلخيص نتائجها فى النقاط التالية:

* الدول الاسكندنافية (شمال أوروبا) هى الأكثر قدرة على تحقيق عدالة الفرص لمواطنيها، حيث حصدت المراكز الخمس الأولى على المؤشر. فقد احتلت الدنمارك القمة بمجموع نقاط (٨٥) من بين مائة نقطة، تلاها كل من النرويج، فنلندا، والسويد بمجموع نقاط (٨٣) لكل منها. ثم جاءت هولندا، سويسرا، استراليا، بلجيكا، لوكسمبرج فى المراكز من السادس الى العاشر.

وبتحليل المعايير الفرعية التى وردت بالمؤشر نلاحظ أن هذه الاقتصاديات التى حققت حراكا اجتماعيا عاليا انما تشترك فيما بينها فى الاهتمام بالسياسات الاجتماعية التى تفيد المجتمعات المحلية، فهى جمعت بين نظام اجتماعى شامل يضمن اتاحة التعليم

وجودته والمساواة فى فرص الحصول عليه، وفى ذات الوقت أتاحت فرص عمل وظروف عمل جيدة، كما قدمت حماية اجتماعية عالية. والى جانب ذلك أتاحت بيئة تنافسية للأفراد والشركات ساعدت على النمو والازدهار للجميع.

* ماذا عن الاقتصاديات السبع الكبرى وترتيبها على المؤشر؟

جاءت المانيا فى المركز الحادى عشر (٧٨ نقطة)، فرنسا المركز الثانى عشر، كندا واليابان الرابع عشر والخامس عشر (٧٦,١ نقطة)، بينما تأخر ترتيب بريطانيا الى المركز (٢١)، والولايات المتحدة فى المركز (٢٧)، ثم ايطاليا التى جاءت فى المركز (٣٤). مما يعنى ضعف أداء هذه الدول فى مجال الحراك الاجتماعى على الرغم من قوة اقتصادياتها، أى أنه ليس بالضرورة ارتباط الأداء الاقتصادى للدول بأدائها الاجتماعى فى مجال محددات الحراك الاجتماعى، فالدول مرتفعة الأداء اقتصاديا تراجعت على مؤشر الحراك الاجتماعى.

ومما يؤيد ذلك أن نصيب العمال من الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٦٢ وحتى ٢٠١٧ فى تراجع مستمر بالدول الكبرى المشار اليها، فى حين زاد نصيب الأغنياء فى تلك الدول زيادة كبيرة خلال ذات الفترة. ففى الولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال وفى عام ٢٠١٨ حقق أغنى ١% زيادة فى دخولهم تزيد عما حققوه فى عام ١٩٧٩ بما يعادل ١٥٨%، بينما انخفضت هذه النسبة الى ٢٤% فقط لأفقر ٩٠% من الشعب الآمريكى، ويتضح ذلك من الرسم البيانى التالى.

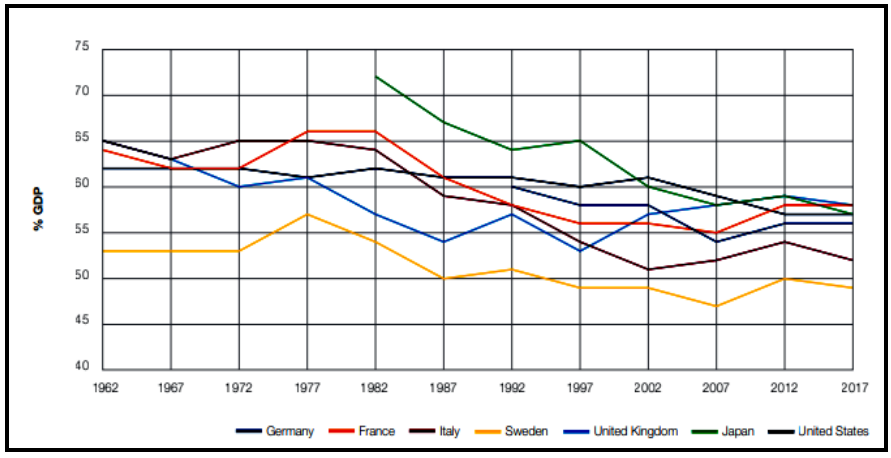

نصيب العمال من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول السبع الكبرى خلال الفترة (١٩٦٢–٢٠١٧).

مجمل القول هنا أن الاقتصاديات الأفضل اداء على مؤشر الحراك الاجتماعى ليست هى التى تحقق أداء اقتصاديا عاليا، وانما هى التى تخلق فرصا متكافئة لجميع مواطنيها دون اعتبار لخلفيتهم الاجتماعية الاقتصادية أو الفروق الأخرى فى النوع أو العرق.

* حصل مؤشر "عدالة الأجور" على أقل النقاط على المؤشر، فالتفاوت فى الأجور ما زال قائما فى العديد من الدول، مما يؤثر سلبا على كل من الحراك الاجتماعى والنمو الاقتصادى.
* كذلك الأمر فيما يتعلق بمظلة الحماية الاجتماعية حيث حصل هذا المعيار على نقاط أقل على المستوى العام، مما يلقى الضوء على أوجه القصور فى عدم شموله بدرجة كافية وقلة التمويل المخصص لآليات الحماية الاجتماعية فى العديد من الدول محل الدراسة.
* أحرز معيار "التعلم مدى الحياة" تصنيفا منخفضا فى كل الدول محل الدراسة، فما زال هناك قصور فى برامج تدريب المتعطلين عن العمل أو هؤلاء الذين يحتاجون الى الارتقاء بمهاراتهم. فمع عام ٢٠٢٢ سوف يحتاج ما لا يقل عن ٥٤% من العمالة العالمية الى تدريب على رفع المهارات أو اكتساب مهارات جديدة.
* أوضح تحليل المؤشر أنه فى العديد من الدول كان السبب الرئيسى للحراك الاجتماعى المنخفض مرتبطا بمحددات أبعد من مجرد الدخل مثل جودة التعليم واتاحته، اتاحة فرص العمل، ظروف العمل المتدنية، التفاوت فى الخدمات الصحية.
* فشل معظم الدول فى القضاء على أوجه عدم المساواة التاريخية التى تحول دون الاستفادة من كافة الطاقات والامكانات الكامنة، باستثناء بعض الدول الاسكندنافية التى نجحت فى وضع الأسس لمزيد من الحراك الاجتماعى لمواطنيها.
* الدول التى تدعم نموذج "أصحاب المصلحة Stakeholders" حققت نتائج أفضل على مؤشر الحراك الاجتماعى من تلك الدول التى تركز على تعظيم أرباح المساهمين Shareholders. وأصحاب المصلحة هنا هم العمال والمستهلكون والموردون وليس فقط أصحاب الأسهم. أما رأسمالية الأسهم فهى تقود الى أن يجنى الرابح الثمار كلها وحده وهى التى حذر منها الاقتصادى الشهير جوزيف ستيجليتز خلال المنتدى الاقتصادى لما أدت اليه من أزمات والى تفاقم التفاوتات، داعيا الى "عقد اجتماعى جديد" يروض قوى السوق ويهتم بالمنظور المجتمعى ويتبنى اصلاحات شاملة لصالح الجميع.

* احتلت مصر المركز ٧١ على مؤشر الحراك الاجتماعى بين قائمة دول الدراسة البالغة ٨٢، وكانت أفضل نتائجها ما يتعلق باتاحة الكهرباء لكافة سكان الريف حيث حصلت على مائة نقطة كاملة، وفى مجال اتاحة التكنولوجيا بصفة عامة حصلت على (٥٦,٩ نقطة من بين مائة)، وفى معيار الصحة بلغت نقاطها (٥٥,٣)، ومعيار الحماية الاجتماعية (٤٥,٢ نقطة)، أما أكثر المعايير تراجعا فهو معيار جودة التدريب المهنى حيث حصلت على (٣٩) فقط من مائة نقطة وجاءت فى المرتبة قبل الأخيرة (٨٠)، والمعيار الآخر هو شمولية المؤسسات حيث حصلت على (٣٩) فقط من بين مائة نقطة وجاءت فى المركز (٨١)، والمقصود به هنا كفاءة الخدمات العامة ومعدلات الفساد فى المؤسسات الحكومية.

وبناء على ما سبق يدعو القائمون على اعداد هذا المؤشر قادة الدول وصانعى القرار وأصحاب الأعمال الى ضرورة تبنى سياسات للتعامل مع تركز الثروات واعادة التوازن الضرائبى، وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصى، فهذا من شأنه دعم أجندة الحراك الاجتماعى، كما يدعون الى عقد جديد من الحماية الاجتماعية يقدم حماية شاملة خاصة فى مراحل التحول التكنولوجى وما سيصاحبه من تحول وظيفى فى العقود القادمة، مع الاهتمام بالتدريب المهنى وتحسين المهارات وبرامج اكساب مهارات جديدة، والترويج لثقافة الجدارة فى التوظيف meritocracy at work.

دعا التقرير أيضا الى تضافر جهود الحكومات وقطاع الأعمال لوضع مسارات جديدة للتحولات الاقتصادية الاجتماعية لضمان حصول الجميع على فرص عادلة للنجاح.

تعقيب

* يعد هذا المؤشر المحاولة الأولى للقياس الكمى لمحددات الحراك الاجتماعى على المستوى العالمى، فقد وضع خمسة محددات رئيسة للحراك الاجتماعى وضمَّن كلا منها مجموعة من المعايير التفصيلية التى تغطى ما تقدمه الحكومات والمؤسسات من خدمات ورعاية شاملة لكافة مواطنيها فى مناحى الحياة المختلفة والتى بلغت فى مجموعها واحد وخمسين معيارا.
* كما يعد هذا المؤشر المحاولة الأولى من نوعها للقياس الكمى للعلاقة بين الحراك الاجتماعى والنمو الاقتصادى. واذا كانت تقارير التنمية البشرية التى يصدرها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة تهتم بنوعية حياة البشر وتزويدهم بالأدوات والفرص التى تساعدهم على تحقيق خياراتهم فى الحياة والارتقاء بنوعيتها وعلاقة ذلك بالاقتصاد والتنمية، الا أن

هذا التناول يغلب عليه التحليل الكيفى، كما أن قضية الحراك الاجتماعى فى حد ذاتها خارج نطاق أهدافها رغم التركيز على كثير من محددات ومعايير الحراك الاجتماعى.

* يعد هذا المؤشر بمثابة خارطة طريق لاقتصاد جديد ومجتمع جديد يركز على محددات متداخلة ومترابطة: التعليم والتعلم، العمل والمهارات، المساواة والاحتواء، النمو والتنافسية.
* تتفق نتائج مؤشر الحراك الاجتماعى فى طبعته الأولى مع نتائج تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩ والذى سلط الضوء على تزايد أوجه عدم المساواة على صعيد العالم، وأشار الى أن التنمية العالمية يتهددها جيل جديد من أوجه عدم المساواة، وأنه اذا كانت الفروق فى الدخول عميقة فان الفروق فى التنمية البشرية أعمق. وهذا مجمل ما توصل اليه مؤشر الحراك الاجتماعى حيث ثبت فشل معظم بلدان العالم التى شملها المؤشر فى القضاء على أوجه عدم المساواة التاريخية التى تحول دون الاستفادة من كافة الطاقات والامكانات الكامنة.
* أشار مؤشر الحراك الاجتماعى العالمى الى أن بعض الدول الاسكندنافية هى وحدها التى نجحت فى وضع الأسس لمزيد من الحراك الاجتماعى لمواطنيها، وهو فى ذلك يتفق مع دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٨ حيث شغلت دول شمال أوروبا المراكز الأولى أيضا، فانفردت النرويج بقمة التنمية البشرية، تلاها سويسرا، أيسلندا، فنلندا، بينما تراجع ترتيب بريطانيا والولايات المتحدة وبلجيكا الى المراكز من الخامس عشر الى السابع عشر، وذلك فى كل من التقريرين.
* توصل مؤشر الحراك الاجتماعى الى أن مزيدا من الحراك الاجتماعى يؤدى الى رفع انتاجية العامل والى زيادة رضائه عن حياته، فهناك علاقة ايجابية بين درجة الرضا عن الحياة وبين انتاجية العامل، وهو فى ذلك يقترب كثيرا من "تقرير السعادة العالمى"(١). فعلى مؤشر السعادة العالمى فى الفترة (٢٠١٦–٢٠١٨) جاءت دول شمال أوروبا أيضا على قمة الترتيب واحتلت المراكز الأولى كل من فنلندا، الدنمارك، النرويج، أيسلندا، بينما تراجعت بريطانيا الى المركز الخامس عشر، والمانيا السابع عشر، بلجيكا الثامن عشر، تليها الولايات المتحدة التاسع عشر، وجاءت فرنسا فى المركز الرابع والعشرين.

(١) هو مسح سنوى لشبكة التنمية المستدامة للأمم المتحدة يجرى فى ١٥٦ دولة، وترتب الدول وفقا لعدة متغيرات من بينها نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، الدعم الاجتماعى، متوسط العمر المتوقع، حرية الاختيار فى الحياة، الوفرة والسخاء.

* اذن هناك توافق يصل الى حد التطابق بين نتائج تقارير كل من مؤشر الحراك الاجتماعى العالمى ٢٠٢٠، ودليل التنمية البشرية ٢٠١٨، ومؤشر السعادة العالمى ٢٠١٨، ويرجع ذلك فى المقام الأول الى أن محور الاهتمام فى هذه المؤشرات الثلاث هو البشر وما يتعلق بنوعية حياتهم والفرص المتاحة لهم وعدالة توزيعها.
* **محددات الحراك الاجتماعى وجائحة كورونا:** اذ كانت التقارير الدولية السابقة – وغيرها – قد التقت جميعها على هدف واحد ألا وهو الاهتمام بالبشر وحياتهم من كافة النواحى، فقد جاءت كارثة كورونا لتعصف بحياة آلاف من هؤلاء البشر وتهدد حياة الآخرين بشكل مفاجئ ومتسارع وغير مسبوق. واذا كانت نظم الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية واتاحة فرص العمل هى من المحددات الأساسية للحراك الاجتماعى فان جائحة فيروس كوفيد–١٩ قد كشفت هشاشة هذه النظم فى العديد من البلدان ومن بينها الدول المتقدمة وأظهرت خللا جسيما فى الكثير من نظم الرعاية الصحية والاجتماعية فى العالم. وقد أوضحت تقارير منظمة الصحة العالمية المتتالية أن نصف سكان العالم يفتقرون التغطية الكاملة من الخدمات الصحية الآساسية وأن الرعاية الصحية الأولية تعانى قلة الموارد، بل ان انتشار الوباء بهذه السرعة يرجع أساسا الى ضعف الأنظمة الصحية حتى فى الدول الأكثر تقدما. وقد شهد العالم ممارسات لم تعرفها البشرية من قبل مثل أعمال سطو وقرصنة بين الدول جوا وبرا وبحرا للاستيلاء على المستلزمات الطبية الضرورية لانقاذ ملايين من المصابين، أيضا التفضيل بين المرضى وفقا لأعمارهم لتلقى العلاج العاجل. ولم يقتصر هذا القصور على مجال الرعاية الصحية فقط، وانما امتد ليشمل نظم الرعاية الاجتماعية التى لم تستطع ملاحقة التداعيات الكارثية لهذا الهجوم القاتل. فقد أطاحت هذه الكارثة بملايين من العمالة المؤقتة لتوقف الكثير من الأعمال والدخول فى حجر صحى طويل الأمد، فأصبحوا لا يجدون مصدرا للرزق ورأينا طوابير من الفقراء والمهمشين فى انتظار حصولهم على وجبات ومعونات. وأصبح العالم أمام كارثة متعددة الأبعاد صحية واقتصادية واجتماعية تحتاج الى العديد من الدراسات فى كافة فروع العلوم الاجتماعية ... وهذا هو موضوع الاصدار القادم للمجلة بمشيئة الله.